

تجربة سنغافورة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر Singapore's experience in attracting foreign direct investment

بلال راحو

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، bilelrahou@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/05/31

تاريخ القبول: 2021/05/29

تاريخ الاستلام: 2021/04/29

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تسليط الضوء على العوامل والمحددات الرئيسية المعتمدة في ذلك، والمتمثلة في الحرية الاقتصادية وسياسة الحوافز الضريبية وكذا تطوير العامل البشري، والتي اعتبرت كحجر الزاوية لما تم تحقيقه من تدفقات وافدة للاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة. واستدلت الدراسة على ما سبق من خلال تتبع التطور الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وكذا إجمالي تكوين رأس المال للفترة (1979-2018)، وتوصلنا من خلال المؤشرات المدروسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية في سنغافورة عرفت تطورات هائلة منذ نهاية السبعينيات، وساهمت مساهمة واضحة في تكوين رأس المال الثابت وتطوره الذي يساهم بدوره في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر؛ حرية اقتصادية؛ حوافز ضريبية؛ مهارة وحوافز تدريب.

تصنيف JEL: G14، G21

Abstract:

This article aims to study Singapore's experience in attracting foreign direct investment, by shedding light on the main factors and determinants adopted in this, represented in economic freedom and the policy of tax incentives, as well as the development of the human factor, which was considered as a cornerstone of the achieved inflows of foreign direct investment In Singapore. The study inferred from the above by tracking the quantitative development of foreign direct investment and its relative importance to the gross domestic product as well as the total capital formation for the period (1979-2018). Through the studied indicators, we concluded that foreign investments in Singapore have undergone tremendous developments since the end of the seventies. A clear contribution to the formation and development of fixed capital, which in turn contributes to raising the gross domestic product.

Keywords : Foreign Direct Investment, Economic Freedom, Tax Incentives, Skill And Training Incentives.

JEL classification codes : G14, G21

1. مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي والتنمية من أهم أهداف الاقتصاد الكلي، ومن أجل الوصول لهذا الهدف؛ يعتبر رأس المال المحرك الرئيسي في أغلب نظريات النمو، حيث يعتبر نقص هذا الأخير أهم عقبة تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية، لذلك عمدت العديد من هذه الدول لتعويض هذا النقص بالموارد المالية الأجنبية، وعلى وجه التحديد بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انتقل نصيب هذه الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر من 28,9% في عام 1970م إلى حوالي 40% في عام 2016م وبمبلغ 1,75 تريليون دولار، وتعتبر الدول الأكثر استعدادا للاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر نجاحا في استقطابه، كما تعتبر الدوافع الكامنة وراء قرار الاستثمار الأجنبي المباشر كثيرة، إلا أن الدافع الرئيسي هو كسب المزيد من الأرباح، إما عن طريق زيادة الإيرادات أو تقليل التكاليف، فالانفتاح الاقتصادي على العالم وسياسة الحوافز مثل معدلات نمو أعلى، انخفاض أسعار عوامل الإنتاج ووسائل النقل وضرائب أقل، وكذا توفير بنية تحتية ومؤسسية قوية، كلها عوامل من شأنها جذب المزيد من المستثمرين الأجانب.

وتمثل سنغافورة نموذجا ناجحا جدا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر البلد الناشئ الوحيد الذي استطاع أن يحافظ على 50% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول جنوب شرق آسيا منذ عام 1979، كما تعتبر حسب تقرير سنة 2019 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD"، كراعي أكبر متلقي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وهونغ كونغ. من هنا يطرح العديد من علامات الاستفهام والمناقشات الكثيرة حول المحددات التي تلعب الدور الرئيسي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة، والأسباب الرئيسية التي تجعلها أكثر جاذبية من الدول النامية الأخرى.

2.11. إشكالية البحث: من خلال ماسبق تبرز إشكالية بحثنا، والتي يكن صياغتها على الشكل التالي:

ماهي المحددات الرئيسية التي اعتمدها سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وما تأثيرها على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1979-2018؟

2.21. فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة؛ قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر الحرية الاقتصادية من العوامل الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة؛
- انجذب المستثمرون الأجانب للاستثمار في سنغافورة بسبب الحوافز الضريبية التي تقدمها؛
- يعتبر العامل البشري المؤهل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر؛

وعليه سنحاول اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، من خلال دراسة المحددات الرئيسية التي اعتمدها سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي، وكذا تحليل التطور الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات ذات الصلة لسنغافورة للفترة (1979-2018).

2. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كثر النقاش حول فوائد تدفقات رؤوس الأموال الدولية، خاصة مع زيادة وتيرة التحرير المالي، إلا أن الأكيد في هذا النقاش هو أن معظم الدراسات تتفق على الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد، باعتباره أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

1.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت. (طالي، 2009، صفحة 314). وحسب تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)؛ فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها. (طعمة، 2015، صفحة 263).

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا حاسما في التنمية الاقتصادية في سنغافورة منذ استقلالها سنة 1965م، فوفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" لعام 2019، كانت سنغافورة رابع أكبر متلقي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للعام 2018، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وهونج كونج، وتعتبر الولايات المتحدة من بين المصادر الرئيسية لهذه التدفقات. واستندت سنغافورة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية استباقية، شملت اهتماما كبيرا بالحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي، من خلال توفير مناخ استثماري ملائم يتميز بالانفتاح والحرية الاقتصادية، وتوفير أفضل نظام للضرائب في العالم من حيث الحوافز وطريقة الدفع (سريعة ورخيصة)، بالإضافة إلى تحديد نظامها التعليمي وبرامج التدريب المهني واكتساب المهارات الفنية والصناعية، الذي جعل من قوتها العاملة من بين الأكثر تأهيلا في العالم، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل البنية التحتية الممتازة والنظام المالي المتطور جدا والمتين، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي على مفترق طرق الشحن وقربها من الأسواق الناشئة الرئيسية لآسيا والشرق الأوسط، الذي يجعلها مركزا مهما للتجارة الإقليمية والدولية.

ومع كل هذه الجهود وأخرى تجد سنغافورة نفسها مضطرة بشكل متزايد للمنافسة ضد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Wong & Tang, 2011, pp. 314-315). وفي مايلي تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم العوامل التي جعلت منها من أكبر الدول استقطابا له في العالم.

3. تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا حاسما في التنمية الاقتصادية في سنغافورة منذ استقلالها سنة 1965م، فوفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" لعام 2019، كانت سنغافورة رابع أكبر متلقي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للعام 2018، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وهونج كونج، وتعتبر الولايات المتحدة من بين المصادر الرئيسية لهذه التدفقات. واستندت سنغافورة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية استباقية، شملت اهتماما كبيرا بالحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي، من خلال توفير مناخ استثماري ملائم يتميز بالانفتاح والحرية الاقتصادية، وتوفير أفضل نظام للضرائب في العالم من حيث الحوافز وطريقة الدفع (سريعة ورخيصة)، بالإضافة إلى تحديد نظامها التعليمي وبرامج التدريب المهني واكتساب المهارات الفنية والصناعية، الذي جعل من قوتها العاملة من بين الأكثر تأهيلا في

العالم، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل البنية تحتية الممتازة والنظام المالي المتطور جدا والمتين، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي على مفترق طرق الشحن وقربها من الأسواق الناشئة الرئيسية لآسيا والشرق الأوسط، الذي يجعلها مركزا مهما للتجارة الإقليمية والدولية.

ومع كل هذه الجهود وأخرى تجد سنغافورة نفسها مضطرة بشكل متزايد للمنافسة ضد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Wong & Tang, 2011, pp. 314-315). وفي مايلي تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم العوامل التي جعلت منها من أكبر الدول استقطابا له في العالم.

1.3. الحرية الاقتصادية في سنغافورة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

توفر الحرية الاقتصادية مناخ استثماري ملائم ولافت للانتباه للشركات الأجنبية، من خلال رفع القيود على تحركات مختلف الأصول سواء المادية أو المالية، وكذا تحرك الأفراد (العمالة)، وحرية المنافسة (Imtiaz & Bachir, 2017, p. 282). ويصف مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة "The Heritage Foundation"، الحرية الاقتصادية على أنها الاستقلال المادي للفرد في عمله وممتلكاته عن الدولة والهيئات النظامية الأخرى. وتصنف الحرية الاقتصادية إلى عشرة أجزاء فرعية (حرية القيام بالأعمال، الحرية التجارية، حجم تدخل الحكومة، حرية الاستثمار، حقوق الملكية، التحرر من الفساد، الحرية الجبائية، الحرية المالية، الحرية النقدية، حرية العمل)، بعض هذه الأجزاء تقيس مدى انفتاح الاقتصاد على التجارة والاستثمار، في حين أن أجزاء أخرى معنية بالحرية الاقتصادية على المستوى الفردي، وتقيس حرية استخدام عملهم ومواردهم المالية (W. Beach & Kane, 2008, p. 40).

أما من حيث الدراسات التي تناولت الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد دراسة لـ "Kapuria-2007 Foreman"، التي اعتمدت الحرية الاقتصادية كمؤشر لمناخ الاستثمار المحلي، وتوصلت إلى أن تغيير بعض مكونات الحرية الاقتصادية مثل الحد من التدخل الحكومي، وزيادة حماية حقوق الملكية، وتخفيض الحواجز أمام تدفقات رأس المال، من شأنه أن يرفع من التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسة أخرى لـ (Azman-Saini and al (2010) و (Mogens (2008) و Paakkonen (2010)، حول العلاقة المنهجية بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث تناولت 85 دولة، وأظهرت النتائج أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي مرهون بالحرية الاقتصادية في البلدان المضيفة له، وهذا يعني أن البلدان تسعى إلى زيادة حرية الأنشطة الاقتصادية التي تستفيد منها الشركات المتعددة الجنسيات، ومنه زيادة استقطاب هذه الشركات في شكل استثمار أجنبي مباشر (Dkhilil & Ben Dhiab, 2018, p. 04).

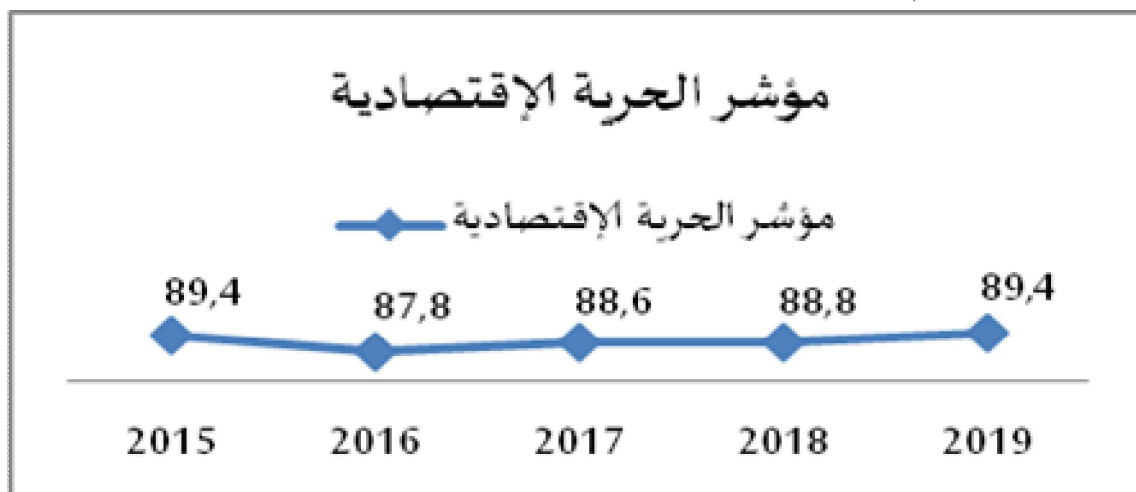
1.1.3. تطور مؤشر الحرية الاقتصادية لسنغافورة خلال الخمسة سنوات الأخيرة: فيمايلي جدول لمؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة التراث "The Heritage Foundation"، التي تعنى بدراسة مدى توفر حرية النشاط الاقتصادي على مستوى اقتصاديات العالم.

الجدول رقم (01): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية لسنغافورة خلال الخمسة سنوات الأخيرة

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر	89,4	87,8	88,6	88,8	89,4

Source : Terry Miller and al, p374, "2019 Index of Economic Freedom", The Heritage Founadation, 25 th Anniversary Edition.

الشكل رقم (01): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية لسنغافورة للخمسة سنوات الأخيرة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01 أعلاه

مستويات الحرية الاقتصادية المعتمدة	
الحرية متوفرة جدا	100-80 نقطة
الحرية متوفرة إلى حد كبير	79,9-70 نقطة
الحرية متوفرة إلى حد ما	69,9-60 نقطة
الحرية غير متوفرة إلى حد كبير	59,9-50 نقطة
الحرية مقموعة	49,9-0 نقطة

حسب الشكل والجدول أعلاه يتضح أن تقييم سنغافورة مرتفع جدا، حيث تحصلت على تقييم 89,4 في عام 2019، مرتفعة بـ 0,6 نقطة عن عام 2018، كما يتضح أيضا أن سنغافورة حافظت على مستويات عالية جدا خلال الخمسة سنوات الأخيرة، حيث عرفت أدنى مستوى لها سنة 2016 بـ 87,8 نقطة، وهذا ما يدل على مدى توفر الحرية الاقتصادية في سنغافورة، كما يظهر من خلال تقرير منظمة التراث "The Heritage Founadation" أن سنغافورة تتمركز في المرتبة الثانية بعد هونغ كونغ وإقليميا ودوليا في الترتيب الدولي للحرية الاقتصادية.

2.3. تعزيز واستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز الضريبية

يتم تعريف الحوافز الجبائية أو الحوافز الضريبية على أنها أي مخصص ضريبي يمنح لمشروع استثماري، يمثل انحرافاً عن الأحكام والقواعد الضريبية المطبقة على المشاريع الاستثمارية بشكل عام، ومنه فالميزة الرئيسية للحوافز الضريبية هي أنه ينطبق على بعض المشاريع فقط دون الأخرى. ففي السنوات الأخيرة أصبحت الحوافز الضريبية عاملاً مهماً في تحديد موقع جيد للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر (D.Revilla, 2016, p. 01). وحسب "UNCTAD (2000)"، يعرف الحوافز الضريبية على أنها أي شكل من أشكال الحوافز التي تقلل من العبء الضريبي على الشركات، من أجل تشجيعها على الاستثمار في مشروع أو قطاع معين (Aprian & Irawan, 2019, p. 1198).

وفي دراسة لـ "Sebastian (2009)"، حول تعزيز الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حيث أظهر التحليل الاقتصادي القياسي أن مناخ الاستثمار عامل حاسم في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التأثير الإيجابي لتخفيض معدلات الضرائب أقوى بثمانية مرات للبلدان ذات المناخ الاستثماري الملائم، ومنه فإن مناخ الاستثمار يحد من تأثير الحوافز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما شدد الباحث على ضرورة قياس ومراقبة تكاليف هذه الحوافز، وتشجيع التعاون والتنسيق الإقليمي بين الدول لتجنب المنافسة الضريبة الضارة (D.Revilla, 2016, p. 03).

1.2.3. تجربة سنغافورة في استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز الضريبية

كانت الحوافز الضريبية السخية لسنغافورة من أهم العوامل التي أدت إلى نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل منذ الستينيات من القرن الماضي، حيث اعتبرت أكثر مرونة من العديد من السياسات الأخرى التي اعتمدت. وكان من بين أهم ما قامت به سنغافورة في هذا الإطار هو إنشاء مجلس التنمية الاقتصادية (EDB) التابع لوزارة التجارة والصناعة، ومنحه صلاحيات منح الحوافز، وذلك بناءً على ما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر تقديمه لسنغافورة، ومع التطور الاقتصادي لسنغافورة على مر السنين تغيرت الحوافز الضريبية وتوسع نطاقها، وذلك تماشيًا مع الظروف الاقتصادية، حيث قدمت العديد من الحوافز للتوسع والترقية الصناعية والتصدير، بالإضافة إلى حوافز أخرى سنة 1979 هدفت إلى استقطاب الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وأنشطة البحث والتطوير، وكمثال على ما سبق بدأت حكومة سنغافورة في وقت مبكر من السبعينيات، في التخلص التدريجي من الحوافز للصناعات كثيفة العمالة وركزت على جذب المزيد من الصناعات التي تتطلب مهارات ومهارات مكثفة. حيث تم اختيار شركات معينة بناءً على مساهمتها المحتملة في الاقتصاد السنغافوري وتعزيز المهارات المحلية، مثل قيامها بإقناع الشركة الأمريكية "Sunstrand" المتخصصة في صناعة الطيران للاستثمار في سنغافورة وجلب مهارات جديدة في هذه الصناعة للبلاد (UNCTAD, 2011, p. 27) (Oman, 2000, p. 48).

وبالرغم من هذه الحوافز السخية المقدمة للمستثمرين في سنغافورة؛ إلا أن التركيز كان على زيادة الإيرادات الإجمالية من خلال توسيع قاعدة الضرائب بدلاً من حماية متوسط معدل الضرائب، فالإيرادات الضريبية ارتفعت مع مرور السنوات، حيث حققت الحكومة فائض في الميزانية لسنوات عديدة، كما أن هذا الفائض أدى إلى انخفاض تدريجي لمعدل الضريبة على أرباح الشركات من 40 % في الستينيات إلى 26 % في بداية الألفية الجديدة، هذا المعدل يعتبر عامل جذب مهم للاستثمار الأجنبي، دون التقليل من أهمية بقية الصيغ والمعدلات الضريبية الأخرى (Oman, 2000, p. 49).

2.2.3. بعض الحوافز الضريبية المقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

تقدم سنغافورة مجموعة متنوعة من الحوافز الضريبية للشركات، كما أن المستثمرين الأجانب يمكنهم طلب المساعدة من مستشاري الضرائب المحليين لفهم واختيار الحوافز التي تناسب أعمالهم، وفي ما يلي بعض هذه الحوافز (Medina, 2019) :

- **خصم الضريبة المزدوجة للنشاط الدولي (DTDi):** يسمح مخطط الخصم الضريبي المزدوج للشركات التي ترغب في التوسع في الخارج، بخصم ضريبي بنسبة 200% على النفقات الخاصة بالتوسع، ويقدر الحد الأقصى للإنفاق الخاص (DTDi) بـ 150 ألف دولار سنغافوري (كان 110 ألف دولار سنغافوري سنة 2018). ويغطي هذا الخصم نفقات الإعداد للسوق من خلال دراسات الجدوى وأبحاث السوق، رحلات الأعمال الخارجية وحضور المعارض التجارية لاستكشاف السوق، حملات الترويج الدولية للسوق وإنتاج كتيبات الترويج والإشهار، النفقات الخاصة بمكاتب التجارة الخارجية والتراخيص الرئيسية والامتيازات.
- **حوافز ضريبية للأنشطة الرائدة:** من خلال هذا النوع من الحوافز، يمكن للشركات التي تنشط في تصنيع المنتجات أو الخدمات ذات القيمة المضافة العالية التقدم بطلب للحصول على شهادة الريادة، التي تحولها للحصول على إعفاء ضريبي لمدة 05 سنوات إلى 15 سنة. ويتم تقييم المتقدمين لهذه الشهادة وفقاً لمعيار نوعي وكمي، ويشمل كل من القدرة على خلق فرص عمل للسنغافوريين، إدخال مهارات وخبرات جديدة، القدرة على خلق عرض اقتصادي، يجب أن تلتزم مشاريع التصنيع بتطوير البنية التحتية الصلبة واللينة، تقديم تقنية ومعرفة جديدة يمكنها من تطوير الصناعة، يجب أن تكون الأنشطة التجارية جديدة ولم تقم بها شركات أخرى في الدولة.
- **بعد انتهاء فترة التحفيز للأنشطة الرائدة،** يمكن لهذه الشركات الاستفادة من حوافز التنمية والتوسع (DEI)، من خلال تخفيض ضريبي بنسبة 5% إلى 10%، وتُدوم فترة هذه الحوافز إلى مدة أقصاها 40 سنة.
- **مخطط الاندماج والاستحواذ:** بالإضافة إلى الحصول على قرض خاص بعمليات الاندماج والاستحواذ، هناك حوافز أيضاً لعمليات الاندماج والاستحواذ توفر إعفاء من رسوم الدمغة ومن خصم الضرائب المزدوجة، وإعفاء ضريبي خاص يسمح لهذه الشركات بحذف 25% من إجمالي قيمة الاندماج أو الاستحواذ لمدة خمسة سنوات، وقد تم تحديد مبلغ 10 مليون دولار سنغافوري كأعلى مبلغ. كما تم منح خصم الضريبة المزدوجة على مبلغ 100 ألف دولار سنغافوري الخاصة بالاندماج أو الاستحواذ.

3.3. تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطوير رأس المال البشري وحوافز التدريب

يرجع نجاح سنغافورة في تحويل نفسها إلى اقتصاد عالي المهارة إلى نموذج مبتكر للتجانس بين القطاعين العام والخاص والمحلي والأجنبي، حيث صممت سنغافورة نظامها التعليمي والتدريبي وفق الأهداف الاقتصادية المسطرة، وقد تم ذلك من خلال العديد من الإجراءات، أهمها (UNCTAD, 2011, pp. 30-32) :

1.3.3. بناء قاعدة مهارات تنافسية من خلال سياسة التعليم والتدريب:

قامت سنغافورة بالعديد من الترتيبات المؤسسية لتطوير نظامها التعليمي والتدريبي، وعلى وجه الخصوص: إنشاء المجلس الوطني للقوى العاملة (NMC)، ومجلس التعليم المهني والتقني (CPTE)، اللذان يرتبطان مع بوزارة التربية والتعليم ووزارة العمل، من أجل تسيير سوق العمل الحالي والمستقبلي، من خلال تحديد الأهداف وتنسيقها مع الجامعات، معاهد التعليم الفني

والأقطاب التقنية وكذا معاهد التدريب الأخرى الخاصة بالصناعة. وقد مرت سياسات التعليم والتدريب في سنغافورة بعدة مراحل وتم تعديلها وفقاً لمختلف الإستراتيجيات والتوجهات، حيث نوجزها فيما يلي:

- بدأت الحكومة برنامجاً سريعاً لبناء المدارس لمواجهة الزيادة الهائلة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، حيث تم توظيف وتدريب أعداد كبيرة من المعلمين، ثم إدخال التعليم المهني لمدة عامين في المدارس الثانوية بالموازاة مع التحول نحو التصدير في مجال الصناعة في أواخر الستينيات من القرن الماضي، ثم بعد ذلك تم التركيز بشكل أكبر على التعليم التقني وإدخال نظام منفصل للتدريب الصناعي ليحل محل البرامج المهنية في المدارس الثانوية. في هذا الوقت، بدأ مجلس التنمية الاقتصادية في تقديم الدعم للتدريب من خلال خطط المنح والمنح الدراسية، مثل برنامج منح التدريب الصناعي وخطة منح التدريب الخارجي، كما بدأ مجلس التنمية الاقتصادية العمل مع الشركات الأجنبية لإنشاء مراكز تدريب مشتركة لمختلف الصناعات.
- في عام 1979، أقرت وزارة التربية والتعليم مراجعة واسعة لنظام التعليم واقترحت إصلاحات مهمة، منها إنشاء نظام التعليم الوطني (NES)، وإعادة تركيز منهج المدرسة الابتدائية على الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية، بينما أدخل المستوى الثانوي نظاماً لتدقيق الطلاب وفقاً لقدراتهم، واعتمد الدخول للجامعة على اجتياز امتحان وفقاً للنموذج البريطاني، كما قامت بإدخال تغييرات كبيرة على المناهج الدراسية في الجامعة لإعادة التركيز على برامج الهندسة، كما تم إنشاء مجلس جديد للتدريب المهني والصناعي، وإعطائه الصلاحية التامة على مراكز التدريب التقني والمهني والتجاري.
- في 1984 تم إنشاء صندوق التنمية والمهارة (SDF) وإعطائه هدفين رئيسيين يتعلقان بنموذج التنمية لسنغافورة، حيث تمثل الهدف الأول في تقديم الدعم المالي للتدريب التقني والمهني من خلال إعانات من 50 إلى 80% من تكاليف تدريب الموظفين، ويطلب من أرباب العمل المساهمة بجزء من التكلفة للتأكد من أن التدريبات المقدمة واجبة ومطلوبة، وترسيخ السعي لنجاح برامج التدريب لدى أصحاب العمل، في حين تمثل الهدف الثاني في فرض ضريبة على الشركات وأصحاب العمل عند استخدامهم العمالة الرخيصة، حيث يفرض التشريع على أصحاب العمل دفع 01% من إجمالي الرواتب والأجور لجميع الموظفين الذين يكسبون أقل من 750 دولار في الشهر، ثم تعديله إلى 1500 دولار في جوان من سنة 2000، ومنه فقد لعبت هذه الهيئة (SDF) دوراً مهماً في الانتقال من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات ذات التقنية والمهارة العالية. وفي سنة 2003 وصلت نسبة مشاركة الصندوق في تكاليف التدريب إلى 100% للشركات التي لديها أكثر من 10 موظفين، و41% للشركات التي لديها أقل من 10 موظفين، وعلاوة على ذلك تعدت نسبة الاستثمار في تدريب الموظفين من نفقات الرواتب عتبة 4% المحددة كهدف.

2.3.3. تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حوافز التدريب

اتخذ مجلس التنمية الاقتصادية مع الشركات الأجنبية شكلين عامين لتعزيز المهارات المحلية :

- الجمع بين الجهود الوطنية وخبرات وموارد الشركات المتعددة الجنسيات الرائدة لإنشاء شبكة من معاهد التدريب المشتركة المتخصصة، ليتم قبولتها في نهاية المطاف في نظام التدريب التقني والمهني الوطني؛
- تقديم المنح الدراسية والمهنية للشركات المحلية والأجنبية لتدريب موظفيها؛

في السبعينيات من القرن الماضي، عمل مجلس التنمية الاقتصادية مع الشركات الأجنبية العمومية لإنشاء مراكز تدريب مشتركة تركز على التقنيات والمهارات العالية ذات الصلة بأنشطة هذه الشركات، وكأمثلة على هذه المراكز؛ مركز التدريب الهندي 1972، مركز التدريب الألماني في الميكانيك الدقيقة 1975، مركز التدريب الصناعي الهولندي 1973... الخ. ويساهم مجلس

التنمية الاقتصادية من خلال توفير الأراضي والمباني والتجهيزات اللازمة، فضلا عن حصة من تكاليف التشغيل، فعلى سبيل المثال قدمت الحكومة لإنشاء مركز التدريب الهندي (EDB-Tata) قروضا وإيجارات منخفضة للأراضي وإعانات لشراء معدات ومواد التدريب، وما يصل إلى 70% من تكاليف التشغيل، في حين ساهمت الشركات بجلب خبراء التدريب، وقد مكنت هذه الإجراءات الشركات من امتلاك القوى العاملة المؤهلة لتلبية طلبات الصناعة القائمة والجديدة، وكذا الأولوية في استخدام خريجي هذه المعاهد.

وبحلول أوائل الثمانينات، دفعت الحاجة المستمرة لليد العاملة المؤهلة إلى إنشاء مراكز ومعاهد أخرى للتدريب والتكوين المهني، حيث قام مجلس التنمية الاقتصادية بإبرام العديد من الشراكات بين الحكومات المختلفة التي تهدف إلى تمويل هذه المعاهد، وعلى سبيل المثال، مركز التدريب الحكومي الياباني السنغافوري، المعهد الألماني السنغافوري لتكنولوجيا الإنتاج، والمعهد الفرنسي السنغافوري لتكنولوجيا الكهربائية، والتي تمنح الأولوية كذلك لشركاتهم في استخدام خريجي هذه المعاهد.

ساعدت الشركات الأجنبية العمومية خاصة وحكوماتها المحلية على بناء البنية التحتية للتدريب والتكوين المهني والصناعي على وجه الخصوص في سنغافورة، حيث وفرت الموارد والخبرات والمناهج المتقدمة ذات الصلة. هذا بالإضافة إلى استغلال المنح المقدمة من المجلس للشركات المحلية والأجنبية لتدريب موظفيها في الخارج.

3.3.3. سياسة الهجرة

بشكل عام ميز إطار الهجرة في سنغافورة بين الدخول الماهر وغير الماهر، حيث تفرض سنغافورة حدودا لدخول العمالة منخفضة المهارة، من خلال نظام من الحصص، كما أن أرباب العمل مسؤولون عن هؤلاء العمال وفقا لتشريعات العمل المتبعة. في المقابل يعامل العمال المهرة والذين لديهم درجات مقبولة أو مؤهلات مهنية ومهارات متخصصة معاملة خاصة، بحيث يستطيعون الحصول على إقامة دائمة وكذا جلب عائلاتهم أو حتى طلب الحصول على الجنسية.

4. التطور الكمي والأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنغافورة

عرفت سنغافورة زيادات واضحة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها منذ نهاية سنوات السبعينيات من القرن الماضي، وذلك في ضوء تنامي الثقة بالتطلعات المستقبلية للاقتصاد السنغافوري وكذا التحسن الملموس في السياسات الاقتصادية والتشريعات ذات العلاقة. ولتسليط الضوء أكثر على أثر هذه السياسات التحفيزية على الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة سنقوم بدراسة وتحليل بعض المؤشرات والتطورات ذات الصلة للفترة الزمنية (1979-2018).

1.4. التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر: أظهرت الإحصاءات أن سنغافورة تستحوذ على 50% من إجمالي

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة إلى جنوب شرق آسيا كل عام (Pondicherr & Henriette, 2017, p.

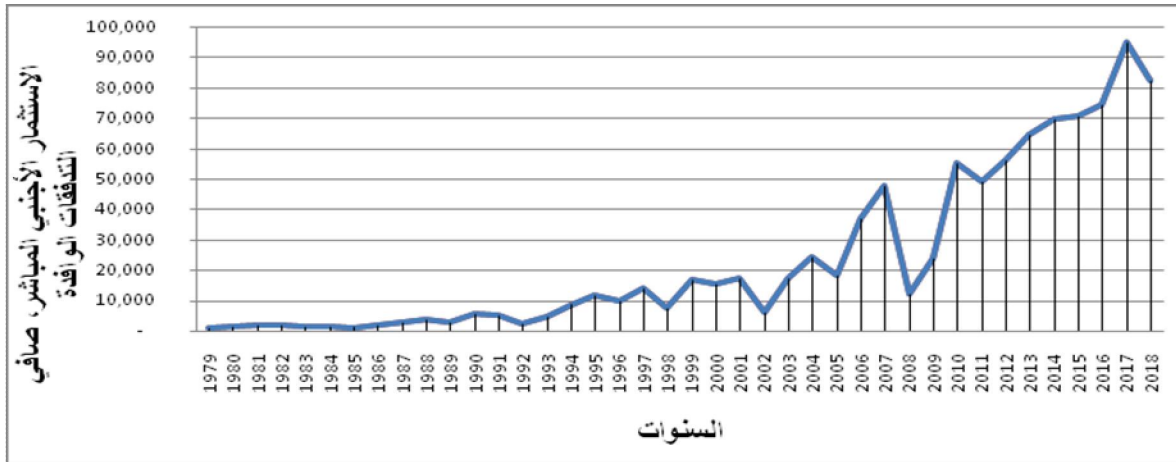
01).

الجدول رقم (02): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (مليار دولار أمريكي) للفترة 1979-2018

الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة للفترة 1978-2017 (مليار دولار أمريكي)							
23,821	2009	16,578	1999	2,887	1989	0,836	1979
55,076	2010	15,515	2000	5,575	1990	1,236	1980
49,156	2011	17,007	2001	4,887	1991	1,660	1981
56,189	2012	6,157	2002	2,204	1992	1,602	1982
64,482	2013	17,051	2003	4,686	1993	1,134	1983
69,543	2014	24,390	2004	8,550	1994	1,302	1984
70,595	2015	18,090	2005	11,535	1995	1,047	1985
74,253	2016	36,924	2006	9,682	1996	1,710	1986
94,811	2017	47,733	2007	13,753	1997	2,836	1987
82,040	2018	12,201	2008	7,314	1998	3,655	1988

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

الشكل رقم (02): منحنى تطور الإستثمار الأجنبي المباشر لسنغافورة خلال الفترة 1979-2018



من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02

من الجدول والشكل أعلاه الذي يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة خلال الفترة 1979-2018، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة عرفت نموا متصاعدا خلال فترة الدراسة، حيث انتقل مبلغ التدفقات من 836 مليون دولار أمريكي سنة 1979 إلى 82,040 مليار دولار أمريكي سنة 2018، ورغم المنحى التصاعدي الذي عرفه؛ إلا أنه عرف بعض الانخفاضات في بعض السنوات، على غرار سنوات 1998، 2002، 2008، والتي تأثرت بحدوث الأزمات المالية في هذه السنوات مثل أزمة دول جنوب شرق آسيا وأزمة تركيا والأرجنتين، والأزمة المالية العالمية في 2008.

ويعزى هذا النمو المستمر والكبير في الاستثمارات الأجنبية واستحواذها على ما يقارب 50% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى دول جنوب شرق آسيا إلى العديد من العوامل أهمها: اعتماد سياسات الانفتاح لقطاعها الاقتصادية بشكل عام والمالية والتجارية بشكل خاص في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، وانتهاج سياسة الحوافز والتعديل المستمر لها في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الوطنية لجذب الاستثمارات المباشرة، وكذا توجيهها نحو قطاعات وصناعات معينة، حيث تركزت هذه الاستثمارات على العموم في قطاع الخدمات والمالية والتأمين والتصنيع وقطاع النقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة... الخ، خاصة بعد إنشاء المنطقة الحرة ومنطقة آسيان للاستثمار في التسعينيات، وكذا الإنضمام

للمنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة الى تدفق الإستثمارات اليابانية نحو دول جنوب شرق اسيا بعد اتفاق بلازا الذي أدى الى ارتفاع الين الياباني.

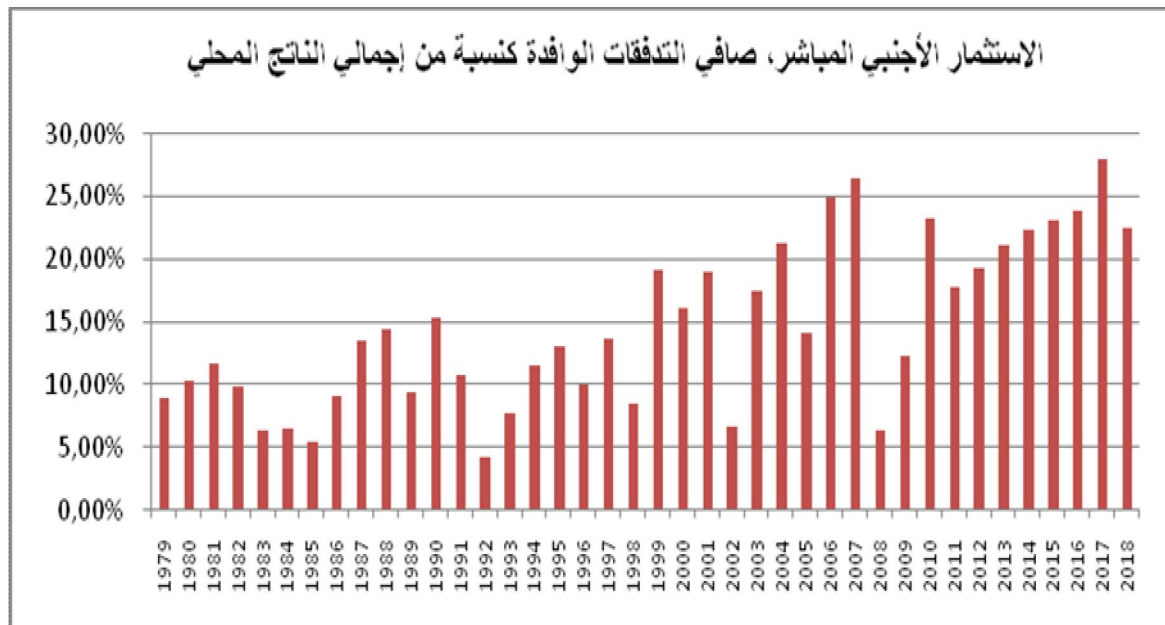
2.4. الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: من المهم جدا تحديد رصيد هذا الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي، لأن الاقتصادات ذات معدلات الاستثمار المرتفعة تميل إلى تحقيق معدل نمو أعلى في حال بقاء العوامل الأخرى على حالها، وتعكس لنا هذه النسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفقه على النمو الاقتصادي (حسن كريم، 2011، صفحة 334).

الجدول رقم (03): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ونمو GDP

الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (نمو الناتج المحلي الإجمالي)											
%	FDI/G		%	FDI/G		%	FDI/G		%	FDI/G	
GDP	DP		GDP	DP		GDP	DP		GDP	DP	
-0,60	12,38	2009	6,10	19,21	1999	10,1	9,49%	1989	9,42	8,99%	1979
15,24	23,30	2010	8,90	16,19	2000	10,0	15,42	1990	10,0	10,39	1980
6,35	17,81	2011	-	19,05	2001	6,69	10,75	1991	10,6	11,71	1981
4,08	19,33	2012	4,21	6,70%	2002	7,09	4,23%	1992	7,17	9,96%	1982
5,11	21,18	2013	4,44	17,58	2003	11,5	7,73%	1993	8,54	6,38%	1983
3,88	22,32	2014	9,55	21,36	2004	10,9	11,59	1994	8,80	6,60%	1984
2,24	23,21	2015	7,49	14,20	2005	7,03	13,12	1995	-	5,47%	1985
2,40	23,97	2016	8,86	24,98	2006	7,53	10,04	1996	1,33	9,21%	1986
3,62	28,02	2017	9,11	26,52	2007	8,29	13,73	1997	10,7	13,57	1987
3,14	22,53	2018	1,79	6,35%	2008	-	8,53%	1998	11,1	14,42	1988

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

الشكل رقم (03): الاستثمار الأجنبي المباشر (التدفقات الوافدة) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أن هذه النسبة كانت متذبذبة في بعض السنوات وفي ارتفاع تدريجي في سنوات أخرى، حيث قدرت هذه النسبة في المتوسط بـ 14,02 %، ووصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 2007 بنسبة قدرت بـ 26,52 %، كما عرفت مستويات متدنية في بعض السنوات كسنة 1992، 2002، 2008 لتعاود الارتفاع بعد ذلك مباشرة، كما أن تحليل هذه النسبة يعبر على أن ارتفاعها يعني ارتفاع التدفقات الأجنبية للاستثمار المباشر بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه بالرجوع إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ فإننا نجد أن هذا الأخير كان كذلك في ارتفاع مستمر باستثناء بعض السنوات على غرار سنة 1998، 2001، 2009 والتي عرفت نموا سالباً للناتج المحلي الإجمالي، وذلك لارتباط هذه السنوات بحدوث بعض الأزمات المالية التي ضربت الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، وانتقالها من اقتصاد لأخر بفعل ترابط هذه الاقتصاديات ببعضها البعض. كما يلاحظ أيضاً أن هذه النسبة كانت مستقرة نسبياً في الفترة (2010-2018)، حيث تراوحت ما بين 19% و 23%، وهذا راجع للاستقرار في التدفقات الاستثمارية من جهة واستقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. ويعزى هذه الارتفاع والاستقرار النسبي في هذا المؤشر إلى فعالية مجلس التنمية الاقتصادية في الحفاظ على هذه التدفقات بفعل مكاتب الترويج المختلفة في الخارج ومجلس المستشارين الدوليين الذي يضم العديد من الشركات المتعددة الجنسيات الرائدة، هذا بالإضافة إلى تأثير وتأثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في بعضهما البعض، فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يحفز على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وارتفاع هذا الأخير من شأنه أن يؤثر إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي للبلد المضيف.

3.4. الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت: يعبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت عن التراكم الرأسمالي في الاقتصاد، حيث يلعب دوراً مهماً في توسيع القاعدة الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية للبلد على المستوى الجزئي والكلّي، ويتم التركيز على هذا المفهوم في الدراسات التطبيقية للاستثمار، والذي يمثل الإنفاق الاستثماري في قطاع معين أو كافة القطاعات الاقتصادية لغرض شراء السلع الرأسمالية وكذا التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة (العبدلي و سليمان، 2013، صفحة 283). ويدل هذا المؤشر عن حجم ومدى قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في تكوين رأس المال الثابت في البلد، وبموجب ذلك يتضح الدور الذي يمكن أن يلعبه في النمو الاقتصادي (حسن كريم، 2011، صفحة 333).

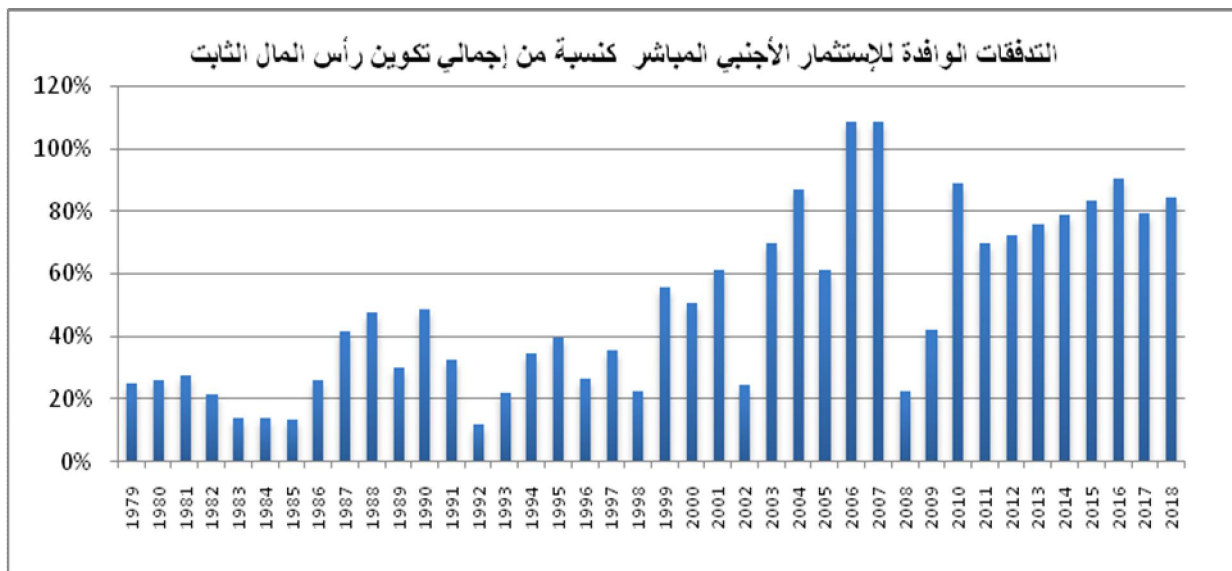
الجدول رقم (04): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة 1979-2018 .

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة 1979-2018											
نسبة FDI من إجمالي رأس المال الثابت	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة FDI من إجمالي رأس المال الثابت	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة FDI من إجمالي رأس المال الثابت	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة FDI من إجمالي رأس المال الثابت	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة FDI من إجمالي رأس المال الثابت	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة FDI من إجمالي رأس المال الثابت	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
42,30%	56,320	2009	55,55%	29,841	1999	29,91%	9,650	1989	25,27%	3,308	1979
89,16%	61,771	2010	50,52%	30,709	2000	48,63%	11,464	1990	26,29%	4,701	1980
69,87%	70,355	2011	61,33%	27,729	2001	32,43%	15,067	1991	27,79%	5,973	1981
72,38%	77,629	2012	24,65%	24,979	2002	12,02%	18,346	1992	21,74%	7,369	1982
76,02%	84,822	2013	69,61%	24,496	2003	22,32%	20,992	1993	13,83%	8,198	1983
78,73%	88,331	2014	87,10%	28,002	2004	34,79%	24,574	1994	14,26%	9,127	1984
83,42%	84,627	2015	61,53%	29,402	2005	39,60%	29,132	1995	13,40%	7,813	1985
90,27%	82,258	2016	108,34%	34,083	2006	26,53%	36,493	1996	26,20%	6,528	1986
79,18%	95,305	2017	108,33%	44,062	2007	35,69%	38,530	1997	41,90%	6,769	1987
84,66%	96,903	2018	22,40%	54,472	2008	22,40%	32,652	1998	47,56%	7,685	1988

ملاحظة: إجمالي تكوين رأس المال الثابت: العملة بالمليار دولار أمريكي.

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

الشكل رقم (04): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة 1979-2018 .



من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04

الملاحظ من الجدول رقم 04 والشكل الخاص به أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت كانت متذبذبة في العشرين سنة الأولى للدراسة (1979-1998)، حيث ارتفعت لتصل إلى 48,63% في سنة 1990، لتتخفض بعد ذلك بستين إلى حدود 12%، بينما كانت في باقي السنوات بين صعود وهبوط، كما تجدر الإشارة إلى أن

اعتماد سنغافورة على الاستثمار الأجنبي المباشر خفف من أثار أزمة المديونية سنة 1982م والركود العالمي 1985-1986 (أزمة النفط) التي أضرت بالكثير من الاقتصاديات النامية في سنوات الثمانينات، حيث سجل الحساب الجاري منذ سنة 1988م فائض قوي ومتزايد، "مما يعكس ارتفاع معدل الادخار المحلي في البلاد الذي وصل إلى 49% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمعدل الاستثمار الذي بلغ 35% في عام 1995م" (Oman، 2000، صفحة 46). أما العشرين سنة الأخيرة من الدراسة فعرفت هذه النسبة ارتفاعا كبيرا ومتواصلا فاق في المتوسط 70%، كما يمكن القول أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال عرف استقرارا نسبيا بداية من سنة 2010، حيث تراوحت النسبة بين 72% و 90%، وبمتوسط قدر بـ 79,88%. وهذا دليل على مدى نجاعة ونجاح السياسات الاقتصادية الانفتاحية والتحفيزية التي انتهجتها سنغافورة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من التذبذب في هذه النسبة في بعض السنوات إلا أن قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت كانت في ارتفاع مستمر خلال أغلب الفترات، وهذا دليل على قيمة وحجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في سنغافورة.

5. الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة التي كانت تهدف إلى دراسة تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالتركيز على أهم العوامل والإستراتيجيات المعتمدة في استقطابه، والمتمثلة في الحرية الاقتصادية، الحوافز الضريبية وحوافز التدريب وتطوير العامل البشري، وبالرجوع إلى واقع سنغافورة من هذه العوامل؛ نجد أن هذه الأخيرة تتبوأ على المركز الثاني عالميا من حيث مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن منظمة التراث "The Heritage Foundation"، بعد هونغ كونغ، وبتنقيط وصل إلى 89,4 % سنة 2018، وتحافظ على هذا المستوى من التنقيط منذ سنوات عديدة، وهذا دليل على مدى انفتاحها الاقتصادي، والتزامها بتوفير مناخ استثماري ملائم. أما بالنسبة للحوافز الضريبية، فنجد أن النظام الجبائي السنغافوري يعتبر من بين أحسن الأنظمة الجبائية سخاء وسرعة في التحصيل، حيث ركزت سنغافورة على زيادة الإيرادات الإجمالية من خلال توسيع قاعدة الضرائب بدلا من حماية متوسط معدل الضرائب، فالإيرادات الضريبية ارتفعت مع مرور السنوات، "حيث حققت سنغافورة فائض في الميزانية بلغ في المتوسط 4,3% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، ويقدر العبء الضريبي في السنة بـ 13,7% من إجمالي الناتج المحلي، ويقدر أعلى معدل للضرائب على الدخل الفردي بـ 22%، أما معدل الضرائب على أرباح الشركات فيقدر بـ 17%، بعد ما كان 40% في سبعينيات القرن الماضي (B.Kim، Miller، و M.Roberts، 2019، صفحة 374)". أما بالنسبة للعامل البشري، فتعتبر سنغافورة كذلك نموذجا ناجحا جدا في تطوير المهارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومثالا على اقتران محكم بين إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المعتمدة على الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات تنمية المهارات، التي وضعت سنغافورة كواحدة من القوى العاملة الأكثر تأهيلا في العالم.

أما دراسة التطور الكمي والأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1979-2018م)، من خلال المؤشرات السابقة؛ يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر عرف و يعرف نمو كبيرا في سنغافورة، ويساهم بشكل كبير في تكوين رأس المال الثابت، والذي من شأنه أن يرفع من معدلات النمو الاقتصادي، والمساهمة في تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث وجدنا أن الاستثمارات الأجنبية في سنغافورة عرفت نموا متواصلا خلال سنوات الدراسة، رغم بعض الانخفاضات في بعض الفترات بسبب الأحداث الخارجية، إلا أنها ظلت وجهة مقنعة للمستثمرين الأجانب، وكانت تشهد انتعاشا سريعا نسبيا بعد كل

فترة تراجع، كما هو الحال في حالة الانتعاش الذي حدث في سنة 2010، وهذا ما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب في السياسات الاقتصادية والمالية التي انتهجتها وتنهجه سنغافورة عبر أربعة عقود متواصلة، وذلك بالرغم من الأزمة المالية العنيفة التي ضربت المنطقة الآسيوية وبالضبط دول جنوب شرق آسيا، ومن ضمنها سنغافورة.

أما فيما يخص إجمالي تكوين رأس المال الثابت، فنجد أن القيمة النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، كانت بدورها مرتفعة وفي ارتفاع مستمر على العموم، وهذا دليل على اعتماد سنغافورة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تغطية النقص في الاستثمارات المحلية وتوجيه هذه الاستثمارات نحو قطاعات تراها السلطات السنغافورية إستراتيجية وعبر عدة مراحل، حيث نجد أنها كانت في المتوسط بنسبة 49%، إلا أنها عرفت ارتفاع كبيرا في العشر سنوات الأخيرة من الدراسة لتصل لمتوسط 76% من إجمالي الاستثمار.

أما بالنسبة لعلاقة الناتج المحلي الإجمالي بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ فتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود تأثير متبادل بينهما، وذلك أن التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ينعكس أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت في فترات زمنية تالية، كما أن الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن أن يتأثر باستثمارات نفس السنة وإنما بالاستثمارات المتراكمة عبر السنوات السابقة، وهذا ما يتضح من خلال الارتفاع النسبي المستمر في كل من الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت.

ومنه، من خلال هذا الواقع، يتضح أن المحددات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المدروسة (الانفتاح والحرية الاقتصادية، الحوافز الضريبية، العامل البشري)، لعبت دورا رئيسيا ومحددا محوريا فيما حققته سنغافورة من تدفقات وافدة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك خلال أربعة عقود من الزمن أو أكثر، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار توفر بعض الشروط الضرورية للاستثمار الأجنبي كاستقرار سياسي والبنية التحتية المتطورة جدا.

6. المراجع المعتمدة:

1. بهاء أنور حبش (2008). تعقب الأداء الإقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الإستثمار الأجنبي المباشر. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد الرابع، العدد 11، الصفحات 92-116.
2. جاسم أحمد سلو الأرتوشي. (جانفي، 2014). الإستثمار الأجنبي المباشر أثره في النمو الإقتصادي لبدان نامية مختارة للفترة 1996-2010. مجلة الدراسات لجامعة عمار ثلجي بالأغواط (العدد الإقتصادي رقم 21 أ)، الصفحات 195-211.
3. حسن ياسين طعمة. (2015). أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الإقتصادية في الأردن - دراسة قياسية تحليلية للفترة 1996-2008. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر (العدد الأول)، الصفحات 258-267.
4. حمزة حسن كريم. (2011). العولمة المالية والنمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
5. سعد عبد نجم العبدلي، هيفاء يوسف سليمان. (2013). تحليل العلاقة السببية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي العراقي للمدة 1980-2010. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، الصفحات 280-307.
6. عبد الرزاق حمد حسين، خلدون عبد الله خلف. (2017). قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة، سنغافورة أنموذجا للمدة 2005-2015، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد الرابع، العدد 40، الصفحات 214-233.
7. علي بودلال، (2017). تقييم التجربة الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي - الحصيلة والنتائج. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الثاني، الصفحات 133-150.
8. فائز هليل سريح الصبيحي. (2016). دور الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة (1990-2010)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 15، الصفحات 120-135.
9. محمد طالي. (2009). أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (العدد السادس)، الصفحات 313-332.
10. مروان حديد، (جانفي 2014)، دراسة قياسية لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي الجزائري 1990-2012، مجلة الإقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 02، الصفحات 25-46.
11. Aprian Galu Bernie , & Ferry Irawan, (2019). The Impact of Tax Incentives and IFRS Adoption on Foreign Direct Investment in ASEAN Countries. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 05(02 Special Edition), pp. 1195-1212.
12. D.Revilla Ma.Laarni, (2016). Cross-Country Econometric Study on The Impact of Fiscal Incentives on Foreign Direct Investment. Discuussion Paper Series N° 2016-17, Philippine Institute For Development Studies (PIDS), 1-17. Philippine.

13. Dkhilil Hichem & Ben Dhiab Lassad, (2018). The Relationship Between Economic Freedom and FDI Versus Economic Growth: Evidence From The GCC Countries. *Journal of Risk and Financial Management*, 11(04), pp. 1-17.
14. Imtiaz Sadia & Bachir Malik Falik, (2017). Economic Freedom and Foreign Direct Investment in South Asian Countries. *Journal Theoretical and Applied Economics*, XXIV(02 (611)), pp. 281-294.
15. Kim Wong Wee, (2016). Foreign Direct Investment in Singapore. *ANNUEL*, Ministry of Trade and Industry, Departement of Statistics SINGAPORE.
16. Kusi Hornberger & al.(2011). Attracting FDI, How Much Does Investment Climate Matter ? Financial and Private Sector Development. The World Bank Group.
17. Kwasi Abeasi. (2002, november 6-8). The Development Dimension of FDI: Policy and Rule-Making Perspectives. Host Country Policies on FDI With Perticular Reference to Developing Countries, A Brief Commentary(unctad/Ite/IIA/2003/4). GENOVA.
18. Medina Ayman Falak. (2019, November 8). Asean Briefing. Consulté le Mars 10, 2020, sur Asean Briefing: <https://www.asiabriefing.com/personnel/ayman-falak.html>
19. Miller Terry, B.Kim Anthony, & M.Roberts James. (2019). 2019 Index of Economic Freedom. The Heritage Foundation, 25th Anniversary Edition, pp. 1-474.
20. Oman Charles. (2000). Policy Competition For Foreign Direct Investment, A Study of Competition Among Gouvèrnement to Attract FDI. Development Centre of The Organisation For Economic Co-Operation and Development. OECD Publications Service.
21. Pondicherr Holy & Henriette Pauline P.Tan. (2017, may 18-20). The Diterminants of Foreign Direct Investment (FDI) in Singapore. proceeding of the 12th Asia-Pacific Conference on Global Business, Economics , Financial and Social Sciences, 1-14. Jakarta, Indonesia.
22. UNCTAD. (2011). How to Integrate FDI and Skill Developmant, Lessons From Canada and Singapore. Investment Advisory Series.
23. W.Beach William & Tim Kane. (2008). Metheodology: Measuring The 10 Economic Freedom. The Heritage Foundation(2008 Index of Economic Freedom), pp. 39-55.
24. Wong Koi Nyen & Tuck Cheong Tang. (2011). Foreign Direct Investment and Employment in Manufacturing and Services Sectors Fresh Empirical Evidence From Singapore. *Journal of Economic Studies*, 38(03), pp. 313-330